الفصل الثاني

لماذا السياحة؟

إحدى السمات الكثيرة المميزة للسياحة في المملكة العربية السعودية هي أننا، على ما يبدو، نعرف - أو نقر بمعرفة - القليل جداً عن هذه الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسة في حياتنا.

لكننا نحن السعوديين، وبقية إخواننا في شبه الجزيرة العربية، اعتدنا تاريخيّاً السفر على نطاق واسع في سعينا وراء التجارة، وبالطبع، استطعنا عبر ذلك نشر الإسلام في مناطق بعيدة، حتى ضرب جذوراً عميقة.

وتشهد طرق التجارة القديمة التي تعبر أرضنا، أن السعودية كانت على امتداد التاريخ المكتوب وجهة المسافرين، ونقطة عبور لهم في آن. الأمر الأكثر أهمية أن أرضنا لقرون خلت، كانت - ولا تزال - محجًا لأعداد متزايدة باطراد من المسلمين، ولأنها موطن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وقبلة المسلمين؛ فإننا نستقبل ملايين الحجاج كل عام ونوفر لهم احتياجاتهم كافة.

في أوقات أحدث عهداً، عملت الوفرة الاقتصادية النسبية، والاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ننعم به، وتركز السكان في مراكز حضرية واسعة، بعيداً عن المناطق الريفية وأنماط الحياة الزراعية، وارتفاع مستويات التعليم، والملكية الخاصة للسيارات، وغيرها من العوامل، عملت جميعها على تغذية مستوى حراك مثير للإعجاب وتدعيمه.

إننا نسافر حالياً لأغراض دينية، واجتماعية، وبقصد الأعمال التجارية، وأخيراً وليس آخرا بهدف السياحة والترفيه.

وليس ثمة شك في أننا أمة تتمتع بنزعة عالية إلى السفر، إذ نشكل في الحقيقة أكبر مصدر للسياح في الشرق الأوسط برمته، إلى الدول المجاورة وما ورائها.

وجميع هذه الدول تتنافس على اجتذاب السياح السعوديين، لأننا زوار كثيرو التردد على البلدان الخارجية، ولأننا ننفق في هذا المجال الكثير من العملة الصعبة بسخاء.

وتُعد المملكة العربية السعودية وجهة سياحية مهمة بالمعايير الدولية، إذ بلغ عدد السياح القادمين على الرحلات الدولية 6.8 ملايين سائح في سنة (1427هـ - 2006م)[1]. كما كانت المملكة تاريخيا أكبر وجهة للسياحة الوافدة إلى الشرق الأوسط، على الرغم من أن وجهات أخرى كمصر ودبي تسارعان في اللحاق بها وتسعيان إلى تجاوزها[2].

وتشير تقديرات الهيئة العليا للسياحة أن الزائرين الدوليين أنفقوا 20.1 بليون ريال في سنة (1427هـ - 2006م)، بما في ذلك 1.6 بليون ريال عائدات الخطوط الجوية العربية السعودية التي دفعها الزائرون الدوليون لقاء الانتقال من المملكة وإليها.

وأكثر من نصف السائحين الأجانب القادمين إلى المملكة في سنة (1427هـ - 2006م)، أي نحو 5.0 ملايين سائح، جاؤوا بقصد الحج أو أداء فريضة العمرة، في حين سافر 4.3 ملايين شخص مقيم في السعودية إلى الخارج لأغراض السياحة في رحلات متعددة إلى الدول الأجنبية، أنفقوا فيها نحو 14.1 بليون ريال، عام 2005 (1426هـ)[4].

مع نمو اقتصاد المملكة وازدياد تطوره مؤخرا، ازداد أيضاً تكامله مع أطر الاقتصاد العالمي[5]. وبسبب ثروتنا النفطية، ونتيجة متانة علاقاتنا الاقتصادية والسياسية وقوتها المتنامية مع بقية بلدان العالم، نستقبل بانتظام تدفقات

كبيرة من الزائرين الأجانب القادمين إلى بلدنا، لأغراض متعددة، وتوضح إحصاءات الهيئة العليا للسياحة أن عدد السياح الذين وفدوا إلى المملكة في سنة (1427هـ - 2006م) لأعمال تجارية بلغ 1.6 مليون سائح، وهم يمثلون نسبة 18.6٪، بينما الذين قدموا لزيارة أقاربهم وأصدقائهم بلغ عددهم 1.2 مليون زائر، يمثلون نسبة 13.4٪، أما الذين جاؤوا لأغراض ترفيهية وقضاء الإجازات فبلغ عددهم 0.6 مليون وتصل نسبتهم إلى 7٪.

وبالطبع يستثني من هذه الإحصاءات الذين وفدوا لأداء فريضة الحج.

وكثيراً ما تفصل عن السياحة الداخلية، أي تلك الرحلات السياحية التي سيقوم بها السعوديون والمقيمون في المملكة من منطقة إلى أخرى، وبلغ عدد رحلات هؤلاء في سنة (1427هـ - 2006م)، 27.1 مليون رحلة سياحية داخلية، أي داخل حدود المملكة، بالإضافة إلى 1.3 مليون رحلة سياحية ليوم واحد، وصلت إنفاقاتها مجتمعة إلى 32.3 بليون ريال.

ويُعد هؤلاء الزائرون، بكل أنماط تدفقاتهم بغض النظر عن أغراض سفرهم سياحاً، ننزع في أحيان كثيرة إلى التفكير في السياحة من خلال مفهومها الأضيق، أي السفر الترفيهي، وكثيراً ما نربط كل الأسباب الترفيهية خطأ بأنماط سلوك واهتمامات غير لائقة نوعاً ما. لكن للسياحة مفهوم أشمل وأكبر، كما يبدو واضحا من تعريف المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة، الذي ينص على ما يأتي:

«تتضمن السياحة الأنشطة التي يقوم بها المسافرون إلى أماكن خارج محيطهم المعتاد لفترة لا تزيد على سنة متتالية، بغرض الترفيه أو قضاء الأعمال التجارية أو أي أغراض أخرى».

وبناءً على ذلك تعّرف منظمة السياحة العالمية السائح بأنه:

«زائر يقيم ليلة واحدة على الأقل في مسكن جماعي أو خاص في المكان الذي يزوره، ويكون غـرض الزيارة الرئيس ممارسـة أي نشاط، على ألاّ تتحمل نفقات هذا النشاط المنطقة أو المكان الذي يقوم بزيارته»[6].

هذا هو المعيار الدولي الذي اعتمدته وصادقت عليه الهيئة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة، وهذه هي القاعدة التي تقيس على أساسها دول العالم كافة حجم الحركة السياحية وقيمتها عبر حدودها وداخلها. كما يجري وضع إحصاءات السياحة ونشرها في دول العالم كافة على أساس هذه القاعدة المعيارية والموحدة دولياً.

من السهل رؤية السبب في أن السياحة تشمل كل أغراض السفر المختلفة وجماعات المسافرين المتباينة هذه. فسواء سافر المرء بغرض الترفيه أو الأعمال أو لأسباب دينية أو تعليمية أو أسرية أو صحية، فإنه يستعمل الخدمات الرئيسة لصناعة السياحة، أي النقل الجوي أو البحري أو البري، الخاص أو العام؛ ومرافق الإيواء، وخدمات الضيافة الأخرى.

ومن المرجح أن يستخدم مثل هذا السائح - علاوة على ذلك - خدمات السفر والسياحة، حتى لو كانت خدمات تخصصية يقدمها القائمون على توفير احتياجات الحجاج والمعتمرين، مثلاً، أو منظمو رحلات الغوص أو رحلات الصيد في الصحراء.

ويمكننا أن نخلص من خلال مجموعة الأرقام والإحصاءات المتوافرة لدينا إلى نتيجة مفادها أن المملكة العربية السعودية ليست - فقط - مصدراً كبيراً وثميناً للسياح الخارجيين (أي سوقاً لتصدير السياح)، بل تتمتع أيضاً بسوق سياحية داخلية (أي وطنية ووافدة) كبيرة جداً وصلت قيمتها من حيث إنفاقات

obeikan.com

السياح، حسب إحصاءات الهيئة العليا للسياحة وأبحاثها، 52.5 بليون ريال في سنة (1427هـ – 2006م).

أجرت الهيئة العليا للسياحة، اعتماداً على بيانات في سنة (1426هـ – 2005م)، دراسة حساب السياحة التابع، بهدف التوصل إلى فهم أدق وتقدير أكمل للأهمية الاقتصادية للسياحة في المملكة.

وفي تنفيذها تلك الدراسة، عملت الهيئة العليا للسياحة عن قرب مع وزارة الاقتصاد والتخطيط، ومؤسسة النقد العربي السعودي، والمكتب المركزي للإحصاء، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

وحسب نتائج الدراسة، بلغ إنفاق السياحة الداخلية في سنة (1426هـ – 2005م)، بما في ذلك إنفاق رحلات اليوم الواحد والإنفاق على النقل الدولي، 58.8 بليون ريال، أي ما يوازي 11.3٪ تقريباً من مجموع الاستهلاك الخاص النهائي.

كما شكلت القيمة المضافة لقطاعات السياحة كافة 3.1٪ من مجموع الناتج الإجمالي المحلي في المملكة في سنة (1426هـ – 2005م).

لكننا لو حسبنا الناتج الإجمالي المحلي من دون عوائد النفط، لبلغت حصة السياحة 6.4٪. ولو حسبنا الناتج الإجمالي المحلي للقطاع الخاص فقط، نظراً لطبيعة صناعة السياحة المرتبطة جوهرياً بهذا القطاع، لأسهمت صناعة السياحة بـ 8.5٪ منه.

أما من حيث تأثير صناعة السياحة في العمالة، فقد وجدت دراسة حساب السياحة التابع المذكورة أعلاه، أن عدد العاملين مباشرة في قطاعات صناعة السياحة كافة بلغ 314 ألف شخص، أي ما يوازي 3.7٪ من مجموع القوى العاملة في المملكة، و4.2٪ من مجموع القوى العاملة في القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أن سجلات المملكة تبدو كأنها تظهر فائضاً في ميزان مدفوعات السفر والسياحة، فإن هذه الصورة تتأثر إلى حد بعيد بتدفق أعداد كبيرة من الحجاج والمعتمرين إلى المملكة، وهو أمر يمكن تفهمه[9]، لكن النتيجة التي تخلص إليها الهيئة العليا للسياحة في دراسة حساب السياحة التابع تظهر أننا لو حذفنا أعداد الحجاج والمعتمرين من المعادلة، لأغراض البحث، فإن ميزان مدفوعات السفر والسياحة الكلي يظهر عجزا قيمته 7 بلايين ريال، الأمر الذي يقدم حافزاً إضافياً يعزز الحاجة إلى تنمية صناعة السياحة الداخلية في المملكة.

يقدم المجلس العالمي للسياحة والسفر نظرة أخرى لا تقل إثارة للإعجاب عن أبعاد صناعة السياحة السعودية وأهميتها، ففي أبحاثه العالمية المستديمة، التي تستخدم مفهوم حساب السياحة التابع، ركز المجلس العالمي في "صناعة السفر والسياحة"، وفي المفهوم الأوسع "لاقتصاد السفر والسياحة"، وتقدر تلك الدراسات حجم الطلب الكلي على السفر والسياحة في المملكة في عام 2004م بنمو 5.22 بلايين دولار أمريكي، فتحتل بذلك المرتبة 34 عالميا، متقدمة بذلك بمراحل على الدولة الشرق أوسطية التالية لها، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، التي احتلت المرتبة 39 عالمياً، بحجم طلب كلي بلغت تقديراته نحو 17.2 بليون دولار[11].

وقدرت أبحاث المجلس العالمي للسفر والسياحة نفسها أن صناعة السفر والسياحة في المملكة وفرت ما مجموعه 255.000 وظيفة مباشرة، وبلغ مجموع إسهامها في الناتج الإجمالي المحلي 17.0 بليون دولار، أي بنسبة 8.1 ٪ من الناتج الإجمالي المحلي لسنة (1425هـ - 2004م).

ظهرت إلى حيز الوجود صناعة سياحية مهمة تسعى إلى توفير احتياجات هذه التدفقات الكبيرة في أعداد السياح والحركة السياحية، وتأمين الإيواء لها

وتتجسد الأبعاد المفتاحية لصناعة السياحة السعودية، من جهة العرض، بوجود 108.428 غرفة في 1.070 فندقاً، بالإضافة إلى 58.238 وحدة سياحية مفروشة في 2.437 منشأة لتأجير الشقق المفروشة. كما يدعم صناعة السياحة توافر مرافق مهيأة للمؤتمرات، والاجتماعات، ومساحات العرض، ونحو 750 وكالة سفر و80 وكالة عمرة معتمدة.

حضور متواضع وإمكانات عالية

لا بد لنا من إبداء ملاحظتين وثيقتي الصلة على خلفية هذه الحقائق والأرقام. أولا، لا يبدو واضحاً لكثيرين في داخل المملكة وخارجها، أن صناعة السياحة السعودية تشمل كل هذه النشاطات المتباينة ظاهريّاً، وأنها قد أصبحت لتوها عملاً تجاريّاً ضخماً بكل المعايير. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الهوية المميزة لصناعة السياحة في المملكة – بغياب الاعتراف والدعم الرسميين حتى مدة قريبة جداً – ظلت مشوشة ومتواضعة الحضور إلى أبعد الحدود.

الملاحظة الثانية الأكثر أهمية أن صناعة السياحة السعودية – على الرغم من حجمها الحالي المثير للإعجاب – أبعد ما تكون عن تحقيق كامل طاقاتها الكامنة. في الحقيقة، يجري الاعتراف على نطاق واسع بقدرة السياحة السعودية الكامنة على تحقيق نمو مهم، فالهيئة العليا للسياحة تتوقع أنه بحلول سنة (1440هـ – 2020م) سوف يصل حجم نمو السياحة المحلية إلى 128 مليون رحلة، في حين توفر السياحة الوافدة 13.1 مليون قادم إلى المملكة في العام نفسه، بحيث ترفع السياحة المحلية والسياحة الوافدة معا الحجم الكلي لرحلات السياحة الداخلية إلى 141.1 مليون رحلة، ومجموع 808 ملايين ليلة سياحية داخل المملكة.

وتقدر الهيئة العليا للسياحة أن إيواء هذا الطلب المتوقع يقتضي من صناعة السياحة توفير 48 ألف غرفة فندقية إضافية، علاوة على حاجتها إلى

مضاعفة العدد الحالي من الشقق السياحية المفروشة، وغيرها من المرافق الخاصة المشابهة لإيواء مسافري رحلات العطلات والإجازات.

من المتوقع أيضا أن يزداد نمو سفر السعوديين الدولي إلى الخارج باطراد مع النمو المتوقع لصناعة السياحة داخل المملكة. وتتوقع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة أنه بحلول سنة (1440هـ - 2020م)، ستقدم السعودية أكثر من 9 ملايين سائح إلى دول العالم المختلفة، الأمر الذي يشير بوضوح إلى أن نزعتنا للسفر إلى الخارج ورغبتنا فيه سوف تستمران من دون توقف أو فتور، ومن ثم، سيستمر إنفاق الكثير من هدر احتياطينا من العملة الأجنبية.

على هذه الأرضية تحديداً يتوجب علينا قراءة قرار مجلس الوزراء رقم 9، الصادر في 12 من المحرم/1421هـ، الذي يعترف بالسياحة قطاعاً إنتاجياً رئيساً يحمل إمكانات واعدة للاقتصاد السعودي، ويقضي بتأسيس الهيئة العليا للسياحة.

أكد هذا القرار السياسي المفتاحي أن السياحة، حتى في وضعها غير المنتظم كانت تعد نشاطًا اقتصاديًا بالغ الأهمية.

وأشار التصديق على القرار الوزاري رقم 9 وإنشاء الهيئة العليا للسياحة بوضوح إلى إمكانات النمو الحقيقية لصناعة السياحة، والتأثيرات المفيدة التي يمكن أن تعود بها على الاقتصاد والمجتمع في المملكة، وهو الأمر الأكثر أهمية.

وكان القرار بذلك معبراً إدراك صحيح لحقيقة أن الخصائص المتأصلة للسياحة بوصفها صناعة كثيفة العمالة، وقائمة على توفير الخدمات، ومتوزعة جغرافيا على مساحات واسعة، تلائم أهداف التنمية الوطنية الشاملة وتدعمها.

ومن واقع سياسة الحكومة المتبعة في التنمية الاجتماعية والاقتصاد الكلي، فإن الأولويات الأهم لتنمية السياحة في المملكة العربية السعودية، كانت ولا تزال تتلخص فيما يأتي:

إيجاد فرص العمل

تتمتع صناعة السياحة بالقدرة على إيجاد فرص عمل جديدة وواسعة، عبر التنمية والاستثمارات الجديدة لتوسيع المرافق والخدمات. ولأن نحو 10٪ فقط من قواها العاملة في الماضي كانت من المواطنين السعوديين، فإن صناعة السياحة تتمتع أيضاً بإمكانية توفير عدد هائلة من الوظائف وبسرعة هائلة عن طريق سعودة قطاعاتها وفئات وظائفها المختلفة، وذلك - بالطبع - بعد توفير البرامج الضرورية لتدريب الطاقات البشرية وتطوير قدراتها.

التنمية الإقليمية المتوازنة

تعتمد السياحة على البيئة الأعم للدولة - الوجهة - أي على مواردها الطبيعية وتراثها الثقافي بشكل جوهري، لأن عليها ترتكز - إلى حد بعيد - مواقع الجذب السياحي التي تشد الزوار إليها.

وتتزع السياحة بطبيعتها المتأصلة، إلى أن تكون متوزعة ومبعثرة جغرافيّاً. وحين تتم عملية تنمية الموارد السياحية والترويج لها بالشكل المناسب، ينجذب الإنفاق الاستهلاكي السياحي إلى مناطق وأقاليم تفتقر إلى الموارد الاقتصادية الأخرى، فيعطي دفعا ملموساً للاقتصادات الإقليمية (في المناطق) والمحلية، عبر ربطها بقطاعات العرض الأخرى.

في دولة مترامية الأطراف كالمملكة العربية السعودية، بكل ما في تراثها الثقافي من تنوع وعمق، وبما تشتمل عليه من موارد طبيعية، يبدو بوضوح أن فرص السياحة في الإسهام بشكل فاعل في التنمية الفرعية كبيرة جداً.

تنويع الاقتصاد

يُعد تنويع اقتصاد المملكة والحد من اعتماده على النفط هدفاً إستراتيجياً أساسياً وبعيد الأمد للتنمية الوطنية الشاملة، كما توفر السياحة سبيلاً واضحاً

ومعقولاً لتنويع الاقتصاد، ينسجم مع سياسة الخصخصة والتركيز العام في الدور المتنامي للقطاع الخاص.

أن إحدى الملامح الأساسية والثابتة لسياسة الحكومة السياحية تقتضي وجوب قيام القطاع الخاص بتوظيف استثماراته في المرافق السياحية، والعمل على إدارتها، وتشغيلها.

تنمية المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتوسطة الحجم

يرتبط تطوير المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل مباشر بالأهداف الاقتصادية الإستراتيجية المذكورة أعلاه. وتؤدي المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتوسطة الحجم – علاوة على تأثيرها الاقتصادي المباشر – دوراً اجتماعياً مهماً، بسبب ارتباطاتها الوثيقة بالمجتمع عادة.

وتشير التجارب في مختلف دول العالم إلى أن السياحة ملائمة بشكل مثالي لتطوير المشروعات الاستثمارية الصغيرة ومتوسطة الحجم.

في السياق السعودي تحديداً، تؤدي هذه المشروعات دوراً مركزيّاً في التنمية الاقتصادية الشاملة، فالمشروعات الاستثمارية السياحية الصغيرة ومتوسطة الحجم سوف لن توفر فرص الأعمال التجارية للمواطنين السعوديين فحسب، بل أيضاً ستوفر سبلاً إضافية للعمالة تعود بالفائدة على المجتمعات المحلية.

تقليص تدفق رأس المال السعودي إلى الخارج

إن تنمية صناعة رئيسة ذات إمكانات نمو حقيقية بقيادة القطاع الخاص، كصناعة السياحة مثلاً، سوف توفر بالتأكيد فرصاً مغرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة.

والأمر الأكثر أهمية هو أن تلك الصناعة سوف تفتح سبلاً جديدة أمام المستثمرين الوطنيين، ومن ثم، تساعد على تخفيض تدفق رأس المال السعودي إلى الخارج، ولا سيما أنه يبحث باطراد عن استثمارات مغرية بديلة في مختلف مناطق العالم.

obeikan.com

إن الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وإقامة تنمية فرعية أكثر توازناً هدف تنموي وطني، كما تبقى الحاجة ماسة إلى إيجاد فرص عمل وأعمال للسعوديين عموماً، وللشباب الذين تتزايد أعدادهم باطراد على وجه التحديد، واعتبارها أولوية اجتماعية واقتصادية في آن.

وهناك - بالتأكيد - إجماع في الرأي حول هذه الأهداف التنموية الوطنية، وليس ثمة شك في أن السياحة ملائمة تماماً للمساعدة على تحقيقها، على الأقل في سياق التوجه الاقتصادي التنموي.

نشاط اقتصادي - اجتماعي معقد ومتعدد الوجوه

لقد تناولنا السياحة بالنقاش حتى الآن من حيث ملامحها ومنافعها الاقتصادية، التي تتمتع - بالطبع وفي كل الأحوال تقريبا - بمضامين اجتماعية. وعلى الرغم من أن هناك حجة اقتصادية دامغة لمصلحة التنمية والتطوير المنهجيين للسياحة في المملكة العربية السعودية، فإن على المرء ألا يعتقد لبرهة أن الضرورة الاقتصادية الصرف كافية بحد ذاتها لإقناع المجتمع برمته ودفعه إلى دعم السياحة.

السياحة نشاط اقتصادي، اجتماعي بالغ التعقيد ومتعدد الوجوه، وشديد الارتباط العضوي بالبيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يحدث فيها، لدرجة لا يمكن فيها النظر إلى السياحة من منظور اقتصادي بحت.

هذه الحقيقة تأخذنا إلى لب الحوار الدائر حول السياحة في المملكة العربية السعودية، وهو حوار لم يجر دائما بشكل مفتوح، وإن تكن حدوده وتعابيره شائعة ومفهومة ضمناً على نطاق واسع.

لأسباب واضحة، سوف نعود باستمرار إلى هذا الموضوع في هذا الكتاب، لكن دعونا الآن نضع بشكل موجز بعض الأفكار العامة لأغراض هذا الفصل المبكر.

كثيرا ما ينحو النقاد باللائمة على السياحة في أنحاء العالم كافة بوصفها تفتك بالنظام البيئي الطبيعي، وتحط في النهاية من قدره، وإلى هذا الحد فإن تنميتها تبقى عملية غير مرغوبة، ويجب إبقاؤها تحت السيطرة، إن لم يكن معارضتها والوقوف في وجهها تماماً.

في الحقيقة ثمة ما يسوغ هذه الاتهامات أحيانا، فالتدهور البيئي سوف يحدث بالتأكيد إذا سمحنا بتنمية السياحة بشكل عشوائي وغير ملائم لبيئات طبيعية حساسة، كالمتنزهات الوطنية والحدائق العامة والمحميات الطبيعية أو مناطق الحياة البحرية المحمية في الدولة.

كذلك يحدث التدهور البيئي إذا سمحنا بأن تتجاوز استخدامات الأرض لأغراض السياحة المختلفة طاقة الموارد الطبيعية، والبنى التحتية.

هذه ليست مجرد اهتمامات أكاديمية خالصة، فهناك الكثير من الأمثلة في مختلف مناطق العالم، حيث أدت التنمية السياحية غير الملائمة وغير المخططة والخارجة عن نطاق السيطرة إلى تدهور في نوعية الملمح البيئي ذاته، الذي اجتذب وشجع على تنميتها أصلاً.

ومثل هذا النموذج الجائر مؤسف حقاً ومؤثر حقا؛ لأن السياحة تعتمد أساساً على تحسين نوعية البيئة والحفاظ عليها.

وتبقى العبرة الواجب استخلاصها من هذه الحالات المؤسفة أن تنمية السياحة يجب أن تتم بطريقة مخططة ومنظمة ومنضبطة، وإلا فإنها سوف لن تكون مصدراً من مصادر التتنمية المستديمة.

إن الحقيقة الواقعة والبدهية أن المنتج في السياحة يبقى البيئة ذاتها بمعناها الأعم، الأمر الذي يؤكد أن للسياحة مصلحة خاصة وحتمية في حماية البيئة.

في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب، سيكون الحديث بتفصيل أكبر عن كيف استطعنا أن نؤصل في صلب إستراتيجياتنا لتنمية السياحة مبدأ التنمية المستديمة، وسوف نقدم أمثلة على المبادرات والأدوات التي استخدمتها الهيئة العليا للسياحة بوصفها داعية للحفاظ على البيئة، ومدافعة عنها.

وتبقى المخاوف – على وجه عام – من الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية المحتملة للسياحة مزدوجة الطابع:

أولا: هناك القضية العملية المتمحورة حول استخدام السياحة للتراث الثقافي المادي والملموس، مثل المواقع الأثرية والتاريخية والدينية، التي تُعد مصدر جذب سياحي، وتشكل على الدوام الدليل المادي على تاريخ الأمة، مآثر ماضيها، وتمثل في أغلب الأحيان مصدر اعتزاز لها، ورمزاً لكبريائها القومي.

وتكمن المشكلة الأساسية هنا في الاعتقاد أن ثمة تضارباً في استخدامات هذه المرافق، إذ يحرص عالم الآثار والمؤرخ من جهة على الحفاظ على الموقع وعلى استخدامه "الملائم" – أي إجراء الدراسات والأبحاث العلمية.

ويخشى كلاهما – وهما محقان في ذلك – من أن تدفق الزوار غير المنضبط إلى المواقع الأثرية والتاريخية الحساسة أصلا قد يعود بآثار سلبية، وربما مدمرة أيضاً، تهدد مساعيهما البحثية والأكاديمية.

وتتمتع هذه المواقع في أحيان كثيرة، وفي كثير من دول الوجهة السياحية في العالم ومناطقها، بطبيعة دينية. وعلى الرغم من أنها ذاتيّاً تشد اهتمام الزائر لخصائصها المعمارية أو ارتباطاتها التاريخية، فإنها تحتفظ بوظيفتها الرئيسة، وهي أنها أماكن للعبادة في المجتمع المحلي.

مثل هذا الواقع، يجعل كثيرين يعتقدون بأن هناك تناقضاً بين الأبعاد الدينية والوظيفية لدور العبادة، والأبعاد السياحية؛ وأن السياحة تمثل انتهاكاً لقدسية ذلك الدور.

في حالة المملكة العربية السعودية، نلتزم الحفاظ على سياسة أساسية تفرض الفصل الصارم بين أماكن العبادة والنشاطات السياحية. بكل بساطة، لا تعد المواقع الدينية موارد سياحية من أي نوع، ولا نستخدمها بهذا التصور، ومن ثم لا مجال للمخاوف عن تضارب محتمل لاستخدامات المواقع الدينية لأغراض السياحة.

وفي المقابل، ثمة اهتمام حقيقي للسائح يمكن تفهمه تماماً، إذ إنه لا ينشد زيارة تلك المعالم المتميزة والفريدة للتراث الثقافي والطبيعي فحسب، بل إنه يسعى إلى المشاركة في التجارب والأحداث التي توفرها تلك الأماكن. نعلم من خبرتنا في مناطق كثيرة في العالم أن الدخل المكتسب من السياحة ويساعد – إلى حد بعيد – في دفع تكاليف صيانة هذه المواقع والحفاظ عليها.

عندما يزور مواطن مثل هذه المواقع التراثية في بلده، تصبح القضية أكثر تعقيداً بما لا يقارن، إذ تؤثر في حقوق الفرد الثابتة في الوصول إلى إرثه الوطني لأغراض تعليمية أو ترفيهية.

وعندما نضيف إلى هذه الحقائق سياسة الدولة السائدة على نطاق واسع بتسهيل الوصول إلى هذا الإرث الوطني وتفسيره وتقديمه لمواطنيها، لأغراض تعليمية أو ترفيهية، وأحيانا كثيرة لأسباب تتعلق ببناء الأمة، يتبدى لنا بصورة أوضح مدى تعقد هذا الموضوع.

لا يمكن الإسهاب في دراسة هذا الموضوع في سياق هذا الفصل، لكننا نأمل أن يكون النقاش الموجز – حتى الآن – قد أوضح النقطتين الآتيتين: إن السياحة في الحقيقة ترتبط بعلاقة وثيقة لا تنفصم عراها مع التراثين الثقافي والطبيعي، بحيث يمكن القول إنها علاقة تكافل واتكال متبادلين؛ وإن تأثير السياحة في الإرثين الثقافي والطبيعي للدولة الوجهة قد يكون إيجابيّاً، وقد يكون – بغياب التنمية الملائمة والمخططة والمنضبطة – سلبيّاً أيضاً.

ويمكن من خلال التخطيط السياحي الدقيق إقامة مستويات طاقة تحمل مناسبة وحدود للتغيير المقبول. كما يمكن من خلال أساليب تنظيم الزيارات التأكد من أن كثافة هذه الزيارات لا تتجاوز قدرة تحمل أو استيعاب الموقع.

والمواقع الحساسة تجري حمايتها عبر تحديد أو منع وصول السياح إليها، وعدم السماح بإقامة النشاطات غير اللائقة فيها. ويسهم الأثر المشترك لإجراءات التخطيط والإدارة هذه ليس فقط في الحفاظ على المواقع وصونها، بل أيضاً إثراء التجربة السياحية ذاتها.

ثانياً: النمط الآخر من الآثار الاجتماعية - الثقافية السلبية المحتملة للسياحة يشير جوهريّاً إلى التراث الثقافي المعنوي وغير الملموس. وينصب الاهتمام هنا على آثار السياحة في المجتمع المضيف وثقافته، كما تجسدهما مجموعة قيمه وتقاليده وعاداته وفنونه وحرفه وطريقة حياته العامة.

ويمكن للمرء أن يتفهم حقيقة أن هذا المجال تحديداً أثار أكثر المخاوف حول الآثار السلبية للسياحة في الثقافات والمجتمعات المضيفة في أنحاء العالم كافة، إذ ألهب مشاعر المواطنين واستأثر بجهود الأكاديميين ودراساتهم واهتمام المنظمات غير الحكومية، والجاليات والفئات المجتمعية المختلفة، علاوة على استئثاره بجهود العاملين في صناعة السياحة واختصاصييها. ولا غرو في ذلك، لأن القضية في أغلب الأحيان هنا تكمن في الخشية من تسليع الثقافة والشعائر والأماكن الدينية.

وتؤثر هذه القضية بشكل حاد في المجتمعات التقليدية في الدول النامية، التي غالباً ما تكون معزولة وقليلة الاتصال بالعالم الخارجي، والتي تعتمد على السياحة الأجنبية في تحقيق تنميتها الاقتصادية. وثمة مواجهة في حالات كهذه بين ثقافتين غالبًا ما تكونان شديدتي التباين - ثقافة المجموعة السياحية الأجنبية، وثقافة المجتمع المضيف.

وتتفاعل هاتان الثقافتان في ظروف تتفاقم فيها مستويات التناقض الحاد في القدرة الشرائية وأساليب الحياة.

ويمكن لذلك التجاور اللصيق بين الترف والثراء والاستهلاكية المتبدية بجلاء من جهة، والفقر النسبي والحرمان والكد من جهة أخرى، أن يولد مشاعر الاستياء والغضب، بل في بعض الأحيان العداء السافر تجاه السياح وصناعة السياحة، خصوصاً إذا بدا أن السياحة لا تعود بمنافع مادية ملموسة على المجتمع المحلي.

تتعرض كذلك الثقافات التقليدية التي تعتمد اقتصادياً على السياحة إلى مخاطر الغزو الثقافي، إلى حد بعيد عبر الآثار التي يتركها سلوك السائح الأجنبي والأنماط الاستهلاكية عموماً في المجتمع المحلي في الدولة الوجهة. وتتجلى هذه الآثار في عملية تدريجية تفقد فيها المجتمعات المحلية قيمها وتقاليدها الثقافية تحت تأثير أنماط سلوك السياح وثقافتهم المهيمنة.

ولأسباب واضحة للعيان، لا تنتمي المملكة إلى هذه الفئة من الدول والمجتمعات، فهي متقدمة اقتصادياً إلى درجة لا تعتمد فيها على السياحة الدولية. وكما نبين لاحقاً، فهي أيضا مرنة ثقافياً إلى درجة لا تخشى فيها المثاقفة أو الغزو الثقافي. والأهم من هذا وذاك أن بؤرة اهتمامها تنصب على السياحة المحلية.

نقاش ذو مضامين معنوية وأخلاقية

دعونا نحول محور النقاش الحالي حول الآثار السلبية للسياحة في ثقافة المجتمع المضيف وقيمه عموماً إلى الحالة الخاصة للمملكة العربية السعودية.

وفي هذا المجال علينا الإقرار بأن خطاب السياحة في المملكة تركز جوهريا في الاهتمامات الأخلاقية والمعنوية.

بمعنى آخر، جرى النظر إلى السياحة، أو إلى أشكال معينة من السياحة على وجه الدقة، على أنها ليست فقط غريبة عن المعايير الثقافية السعودية والعقيدة الإسلامية، بل أيضاً متناقضة معها، وعليه تفاقمت الخشية من أن

تترك السياحة آثارًا سلبية تؤدي إلى تآكل الطابع الأخلاقي والديني لشخصية المجتمع المحلي.

وسواء جرى التعبير عنها بوضوح أو تم فهمها ضمنًا، فهذه وجهة نظر يعتنقها - عن يقين وصدق - قطاع مهم من المجتمع السعودي ومن ثمّ، لا يمكن - ولا ينبغي أصلا - تجاهلها.

ومن المؤسف حقاً أن النقاش حول السياحة في المملكة جرى تأطيره ضمن هذه الحدود والتعريفات. ليس فقط لأن الاهتمامات والمخاوف المذكورة أعلاه مبالغ فيها، أو لأنها غير عقلانية، بل لأنه لا علاقة لها بقضية السياحة السعودية من قريب أو بعيد. لذلك لا يبدو لي أن ثمة فائدة ترجى من إعطاء قدر كبير من الترويج والتداول لنقاش أسيء فهمه جوهرياً[14].

الأسباب الرئيسة في عدم أهمية هذا النقاش، يتمثل في الآتي:

أولاً: إن تنمية السياحة في المملكة العربية السعودية تتوجه بالدرجة الأولى إلى السعوديين المسافرين داخل حدود دولتهم، ليس فقط لأسباب مهنية تتعلق بأعمالهم، بل أيضا لأغراض ترفيهية، فهناك الكثير مما يمكن كسبه اقتصادياً واجتماعيّاً وسياسيّاً من تمكين العائلات السعودية من قضاء إجازاتها داخل المملكة، والعمل على استقطابها حتى تفضلها على الذهاب إلى الوجهات السياحية الأخرى في الخارج.

وليس هناك ضير أو خطأ - بالتأكيد - في توفير فرص ملائمة أمام الشباب السعودي للاستجمام في وطنهم، حتى لا يضطروا للاحتشاد أمام مكاتب السفر قاصدين أماكن خارج وطنهم. ومن المؤكد أيضا أنه يتوجب علينا مساعدة مجتمع المال والأعمال السعودي على تنظيم المؤتمرات والمعارض الدولية داخل وطنه، لأن ذلك أيضا يمثل قطاعاً مهماً في صناعة السياحة.

ثانياً: بما أن السياحة السعودية تستهدف أسواقاً أجنبية كثيرة وبعيدة، فإن الأولى استهداف أسواق جيراننا من دول الخليج ودول الشرق الأوسط الأبعد، إذ تربطنا بالفئتين روابط أخوية، وإرث ثقافي مشترك.

ثالثاً: نتطلع إلى العالم الإسلامي الأوسع الذي يتجاوز عدد سكانه بليون وربع البليون نسمة، ومن بينهم الكثير ممن يودون زيارة المملكة، ليس فقط بقصد الحج، وهي فريضة وواجب مقدس عليهم، بل أيضا لمشاهدة هذه الدولة؛ والتعرف إلى حضارتها، وإرثها الثقافي، وملامح التطور الحديث فيها.

ومن الواضح لا توجد بين فئات السياح التي سبق ذكرها فئة تشكل تهديداً لمعاييرنا وتقاليدنا الاجتماعية والثقافية، فهي كلها تعرف وتستنير بهدي المبادئ الإسلامية نفسها التي ترشدنا، وتضبط سلوكنا.

أخيراً: إذا قيض في المستقبل أن تستقبل المملكة زائرين أجانب غير مسلمين بقصد السياحة الترفيهية أو الثقافية، فإن أعداد هؤلاء ستكون محدودة وتقتصر على ذوي الثقافة العالية، والخلفية المهنية، ممن يتمتعون باهتمام خاص بالتاريخ والثقافة السعوديين، وبالبيئة الطبيعية والبحرية الفريدة التي تتمتع بها، ونحن نتفهم رغبتهم في دراستها بعمق أكبر، وتجربتها بأنفسهم عن قرب، وبشكل مباشر. مثل هؤلاء على درجة كافية من المعرفة والخبرة لاحترام ثقافتنا والتمتع بدرجة ملائمة من الشفافية والحساسية تجاه متطلباتنا؛ وهكذا لا يشكل هؤلاء أيضا أي خطر جدي على أسلوب حياة مجتمعنا الراسخ[15].

ازدياد أهمية السياحة في خطط التنمية الوطنية

دعونا نكمل الدائرة بالعودة إلى المحددات الاقتصادية، وذلك لسببين رئيسين، وهما:

أولاً: أن التنمية الاقتصادية، في التحليل النهائي، تعني أيضا التنمية الاجتماعية، فكل السياسات والإستراتيجيات وخطط العمل تهدف إلى رفع مستويات المعيشة وتحسين نوعية حياة المواطنين[16].

ثانياً، أن سياسة التنمية الوطنية في السنوات الخمس عشرة - إلى العشرين الأخيرة - شددت باطراد على أهمية السياحة تكون قطاعاً إنتاجياً في الاقتصاد، وعلى إسهامها المهم في تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية المفتاحية.

فيما يتعلق بالسبب الأخير، يمكن وضع مخطط موجز يوضح كيفية تعامل خطط التنمية الوطنية الأربع الأخيرة مع السياحة، وكيف اكتسبت السياحة أهمية أكبر على التوالي مع كل خطة.

توسعت الخدمات السياحية بشكل مقدر في خطة التنمية الخامسة (1411-1415هـ)، واستجاب القطاع الخاص بشكل طيب لمختلف برامج الدعم الحكومية، كقروض التنمية وتوزيع الأراضي على مختلف المشروعات في المناطق المخصصة للتنمية السياحية.

وقد لوحظ لاحقاً أن مستثمري القطاع الخاص كانوا بحاجة إلى دعم مؤسسي أكبر، سواء أكان ذلك من ناحية إيجاد فرص استثمار ملائمة أم إتاحة أنماط طلب مستقبلية على السياحة.

وعلى الرغم من غياب هيئة مركزية لتوجيه عملية تنمية السياحة في المملكة وإدارتها، حددت خطة التنمية السادسة (1416-1420هـ) إستراتيجية التنمية لقطاع السياحة عبر مجموعة أهداف وسياسات.

وشددت خطة التنمية السادسة تحديداً على تنمية إمكانات السياحة المحلية، وتشجيع المواطنين على قضاء إجازاتهم داخل المملكة، ومن ثمّ، شجعت الخطة مجالس المناطق والأقاليم، وغرف التجارة والصناعة المحلية في كل

منطقة تتمتع بإمكانات سياحية مهمة، على تعزيز استثمارات القطاع الخاص في السياحة.

وأدت إستراتيجية التنمية هذه في السنوات القليلة الماضية إلى حجم لا بأس به من استثمارات القطاع الخاص في كثير من المشروعات المرتبطة بالسياحة، بما في ذلك تطوير الفنادق والمنتجعات، والمتنزهات والحدائق العامة، والمجمعات السكنية والعربات السلكية، والمطاعم، ومراكز التسوق، والمتاحف، ووكالات السفر.

وقد تمَّ إنشاء الهيئة العليا للسياحة في السنة الأخيرة من خطة التنمية السادسة.

وأعطت خطة التنمية السابعة (1421– 1425) أهمية أكبر لتنمية قطاع السياحة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة، وذلك بعد أن أدركت الزيادة الملحوظة في عدد خدمات دعم السياحة خلال خطة التنمية السادسة. وتجدر الإشارة إلى تأكيد خطة التنمية السابعة بعض القضايا المفتاحيه مثل:

- الحاجة إلى تحسين أداء القطاع السياحي عبر تحسين الكفاءة التنظيمية وزيادة الإنتاجية.
- الحاجة إلى أن تصبح السياحة المحلية أكثر تنافسية، بحيث تستطيع أن تجتذب المواطنين السعوديين، وتثنيهم عن السفر إلى الدول الأجنبية بقصد السياحة.
- الحاجة إلى توفير قاعدة معلومات مفصلة وشاملة حول حجم السياح ومواصفاتهم، إضافة إلى الإمكانات السياحية المتاحة في مختلف مناطق المملكة[17].

- أعادت خطة التنمية السابعة لتأكيد أهمية دور القطاع الخاص في تنمية القطاع السياحي، ووضعت السياسات الرئيسة الآتية:

> "التحضير لإجراء دراسات تحليلية شاملة حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للسياحة، بالإضافة إلى تحضير تقارير إحصائية دورية تستخدم في تقويم أداء القطاع السياحي.

> تعزيز الوعي بأهمية السياحة المحلية، وتأثيراتها الإيجابية ودورها في عملية التنمية الوطنية.

> التعاون بين الهيئات المحلية العاملة في مجال السياحة؛ لتوفير خدمات سياحية ذات نوعية عالية.

> تشجيع القطاع الخاص على توسيع مشروعات تنمية السياحة المحلية"[18].

وتعطي خطة التنمية الحالية الثامنة (1426– 1430هـ) دوراً أكثر أهمية للسياحة في مجمل الجهود المبذولة لإنجاح خطة التنمية الوطنية الشاملة، وذلك تأسيساً على خطط التنمية الخمسية السابقة، وترسيخاً لقيام الهيئة العامة للسياحة، والعمل الذي قدمته.

ويقوم الإطار الإستراتيجي والسياسي للخطة الثامنة على مجموعة أهداف وأسس إستراتيجية عامة ومتكاملة، ولنا أن نتوقع منطقيّاً قيام السياحة بأداء دورها في تحقيق معظم أهداف الخطة العامة، لكن تجدر الإشارة إلى أن خطة التنمية الوطنية الحالية تأتي على ذكر السياحة صراحة، على أنها أحد النشاطات الاقتصادية القادرة على تقديم إسهام قيم – تحديداً – في تحقيق هدف مفتاحي هو تنويع الاقتصاد[19].

كما أشرنا آنفاً في الفصل الحالي، فإن تنمية السياحة عملية يقودها القطاع الخاص، وهي تنزع إلى أن تكون نشاطًا اقتصادياً متوزعاً جغرافياً على

نطاق واسع.

وتزدهر السياحة - كذلك - تبعا لنوعية البيئة، ومن ثمّ تُعد السياحة داعية للحفاظ على البيئة وحمايتها.

كل هذا - بحد ذاته - يجعل الحكومة على قناعة تامة بأن صناعة السياحة قادرة على الإسهام بقدر مهم في تحقيق ثلاثة أهداف عامة أخرى من أهداف خطة التنمية الوطنية الثامنة، وهي: أهداف السابع والثامن والحادي عشر، التي تدعو على التوالي إلى ما يأتي:

- "توسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية".
- "تحقيق تنمية متوازنة في مناطق المملكة كافة، وتقليص فجوة التنمية بينها"[20].
- "حماية البيئة وتطوير أنظمة بيئية ملائمة في سياق متطلبات التنمية المستديمة".

وعدّت الخطة الثامنة السياحة أحد "أسسها الإستراتيجية". ولهذا نص البند الإستراتيجي الحادي عشر بوضوح على "تنمية السياحة وتحسين الخدمات والمرافق المرتبطة بها، مع الحفاظ على البيئة والتراث الوطني"[21].

ويمكننا التوصل إلى استنتاجين رئيسين من الفقرات السابقة:

أولا: ثمة حجة اقتصادية دامغة لمصلحة تنمية صناعة السياحة وتطويرها في المملكة، ليمكن القول: إن السياحة ضرورة اقتصادية حتمية.

ثانياً: ثمة مخاوف مشروعة من الآثار السلبية الكامنة لتنمية السياحة في البيئة الطبيعية، وبشكل حاسم وحيوي في المجتمع أيضاً.

بالنسبة إلى الاستنتاج الثاني، ولعلاقة التكافل المشترك بين السياحة والبيئة، يبدو جليّاً أن لصناعة السياحة مصلحة خاصة في دعم البيئة وحمايتها. لقد أشرنا – في الحقيقة – إلى وجوب أن تكون السياحة محامياً مدافعاً عن البيئة وداعياً إلى الحفاظ عليها، فمن دون بيئة نوعية سليمة تتقوض الأسس التي تقوم عليها السياحة أصلاً؛ لذلك يجب أن تتم تنمية السياحة بطريقة مخططة ومنظمة ومنضبطة، وهذا ما سوف يحدث – فعليّاً – على أرض الواقع.

بالنسبة إلى القضية الأكثر حساسية، والمتعلقة بالآثار السلبية المحتملة للسياحة في المجتمع السعودي، فقد بينا أن تلك المخاوف، على الرغم من معقوليتها ظاهريّاً، تبقى في غير محلها.

والسبب البسيط في ذلك هو أن بؤرة عملية تنمية السياحة تتركز في السياحة المحلية، أي جعل السعوديين سياحاً في بلدهم بالدرجة الأولى؛ وبالدرجة الثانية في الدول العربية والإسلامية المجاورة، في الخليج والشرق الأوسط ودول العالم الإسلامي عمومًا. ولأسباب واضحة للعيان، لا يشكل وجودهم سياحاً في هذه المناطق تهديداً جديّاً لمعايير سلوكنا وقيمنا الاجتماعية.

نقطة أخيرة على الصعيد الاقتصادي. وتتمثل في تشكيك يثار – هنا وفي بلدان أخرى – عن تأثير السياحة في نوعية العمالة، أي ليس من حيث حجم الوظائف وفرص العمل التي توجدها السياحة، بل من ناحية نوعية تلك الوظائف. ويمكن إيجاز الانتقادات الضمنية في حالتنا على النحو الآتي: إن العمالة في قطاع السياحة معظمها عمالة غير ماهرة، والوظائف التي توفرها منخفضة الأجر وغير مناسبة، لا ينظر إليها المجتمع بكثير احترام، ومن ثمّ، إذا عملنا على تنمية صناعة السياحة، فإننا في الواقع نعمل على مجرد زيادة

أعداد جيش العمالة الرخيصة المستوردة، وهو جيش كبير بما فيه الكفاية في الوقت الحالي.

ليس بمقدور أحد - بالطبع - إنكار حقيقة أن قطاع السياحة يشمل عدداً كبيرا من الوظائف شبه الماهرة وقليلة الأجر نسبياً، لكن من التبسيط الظن أن كل القوة العاملة في قطاع السياحة تتكون من النُّدل وعمال التنظيف ومرتبي الغرف في الفنادق. ويبقى القول - كذلك - إن معظم الوظائف في قطاع السياحة وظائف غير ماهرة أبعد ما يكون عن الحقيقة.

- تحتاج السياحة كباقي الصناعات أيضاً - إلى طاقات مؤهلة للإشراف والإدارة، لطبيعتها المتنوعة ومتعددة الوجوه، فإن العمالة في صناعة السياحة شديدة التنوع أيضاً.

ولو تركنا جانباً مدخلات المهارات الاحترافية والمهنية الضرورية لتخطيط المرافق السياحية وتطويرها عمليّاً، لوجدنا أن المتطلبات الإجرائية للأعمال السياحية تغطي مدى واسعاً من المهن والوظائف، التي تعكس تنوعاً كبيراً في التخصصات والمهارات.

ننزع لأسباب مفهومة إلى التفكير عادة بأن صناعة السياحة برمتها ما هي إلا مجموعة من الموظفين المرئيين، والمتصلين مباشرة مع الزبائن في مرافق الضيافة، ووكالات السفر ومكاتب حجوزات الخطوط الجوية، وقلما نربط صناعة السياحة بالتسويق، والإعلان، ومديري المبيعات والعلاقات العامة وعلاقات الضيافة، ومدربي الرياضة ومعلميها، ومنظمي الاحتفالات والمناسبات المختلفة، ومديري المؤتمرات والعروض، واختصاصيي الإمداد والتموين والشراء، والمحاسبين، ومهندسي الصيانة، واختصاصيي الشؤون الأمنية، وخبراء المعلومات والاتصالات وغيرهم الكثير. لكن كل هؤلاء مهنيين

متخصصين ومهرة، والأهم من ذلك أنهم جميعاً أعضاء لا يمكن الاستغناء عنهم في جهاز العاملين ضمن أي مشروع سياحي كبير نوعاً ما.

قلما نعرف - على نطاق واسع أيضاً - أن صناعة السياحة تتعامل مع أعلى تقنيات المعلومات والاتصالات وأكثرها تقدمًا، وأن السياحة - بحد ذاتها - صناعة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات بامتياز.

ويقدر إن حجز تذكرة سفر واحدة - على سبيل المثال - تنتج 25 عملية تجارية منفصلة، وعلى الرغم من أن شركات الطيران تُعد أكبر مناصري تقنيات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، فإن قطاعات صناعة السياحة الأخرى، كشركات الفنادق ووكالات السياحة والسفر، تعتمد بالقدر نفسه على أنظمة حاسوبية متطورة للإدارة والمعلومات والمبيعات والحجوزات.

لكن إيجاد فرص العمل في مجال السياحة يجب أن يأخذ بالحسبان أيضاً العمالة غير المباشرة. على أن السياحة بطبيعتها، تعتمد في مدخلاتها على كثير جداً من قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهذه الحاجة التي تولدها السياحة للحصول على مدخلات حيوية من صناعات أخرى تزودها بما تحتاج إليه، تُوجِد بالضرورة وظائف إضافية في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ لذلك لا يجب إهمال أثر السياحة في مضاعفة العمالة غير المباشرة.

من ناحية أخرى، وبغض النظر عن روابطها الواضحة بقطاع صناعة الأطعمة والمشروبات، وتجارة الجملة والتجزئة، تتمتع السياحة بروابط بينية مع قطاعات اقتصادية أخرى تدعم الوظائف في قطاعات المصارف والتمويل والخدمات القانونية والهندسية والمعمارية، والمحاسبة وتدقيق الحسابات، والاستشارات الإدارية والبحثية، والتسويق، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وصناعتي الطباعة والنشر، وتصميم المدن والأرياف وتجميلها وصيانتها، وما إلى ذلك.

تجدر الإشارة أخيرا، في سياق دور السياحة الاجتماعي والاقتصادي الأعرض، إلى النقطة الآتية: بسبب الارتباطات الواسعة للقطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد، ولطبيعتها الأساسية بوصفها ظاهرة اقتصادية واجتماعية، يمكن التفكير السياحة ربما كمقياس لمدى نشاط الاقتصاد ككل وفاعليته في دولة ما.

إذا كان الاقتصاد مكبلا بأي قيود أو يعاني من عيوب أو مشاكل نظمية، فإن قطاع السياحة يكون عادة من أوائل المتأثرين سلباً، إن لم يكن أولهم على الإطلاق؛ وعلى العكس من ذلك، يشير ازدهار صناعة السياحة في بلد ما إلى وجود اقتصاد صحي وحيوي فيها.

خاتمة

ثمة سؤالان متضمنان في هذا النقاش الأولي: هل السياحة ضرورية في المملكة العربية السعودية؟ وإن كانت كذلك، هل هي ممكنة وقابلة للتحقيق اجتماعيّاً؟

أكدت خطط التنمية المتعاقبة الحاجة إلى تنمية السياحة، حتى أصبحت - بعبارات أخرى - سياسة وطنية.

لقد وصفنا السياحة بصفتها ضرورة اقتصادية حتمية، إذ ترى الحكومة أنها تتمتع بإمكانات مقدرة للإسهام في تنويع الاقتصاد، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، وأخيراً وليس آخراً، إيجاد فرص عمل وأعمال جديدة أمام المواطنين السعوديين.

أما بالنسبة إلى إمكانية تنمية السياحة وجدواها اجتماعيّاً، فنأمل أن نكون قد أظهرنا وجود مجال واسع لتنمية نوع من السياحة المتركزة محليّاً، ولا تُعد مقبولة اجتماعيا فحسب بل مفيدة أيضاً. ويقودنا هذا كله - في نهاية المطاف - إلى رؤيتنا للسياحة السعودية، وهذا موضوع بحثنا في الفصل التالي.